

الاتحاد للمدفوعات تطلق التمويل المفتوح في الإمارات



«أبوظبي: الخليج»

إحدى «Core42» وقعت شركة الاتحاد للمدفوعات، التابعة لمصرف الإمارات المركزي، اتفاقية شراكة مع شركة الإماراتية المزودة لحلول تمكين الذكاء الاصطناعي، بهدف إطلاق وتنفيذ مشروع G42 «شركات مجموعة «جي 42 التمويل المفتوح في دولة الإمارات، ضمن مبادرات برنامج تحول البنية التحتية المالية للمصرف المركزي

شهد توقيع الاتفاقية خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات المركزي. ووقعت الاتفاقية فاطمة الجابري، مساعد المحافظ لقطاع مكافحة الجرائم المالية، سلوك السوق وحماية المستهلك، عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد Core42. للمدفوعات، وكيريل إيفتيموف، الرئيس التنفيذي لشركة

يأتي إطلاق مبادرة التمويل المفتوح في إطار دعم الرؤية الشاملة لدولة الإمارات لإرساء معايير عالمية لقطاع التمويل المفتوح، استناداً إلى أفضل الممارسات والتجارب الناجحة لتقديم آلية عمل التمويل المفتوح الأقوى في العالم، حيث

ستكون الإمارات أول دولة على مستوى العالم تقوم بتنفيذ إطار شامل ومركز لمواجهة برمجة التطبيقات، والذي يتيح الوصول إلى جميع أسواق الخدمات المصرفية والتأمينية والشركات الأخرى الخاضعة لترخيص ورقابة المصرف المركزي بعد موافقة العميل.

وتعد المبادرة جزءاً أساسياً من جهود المصرف المركزي المستمرة لتحقيق رؤيته وأهدافه الاستراتيجية، وذلك من خلال توفير فرص جديدة في قطاع الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتمكين العملاء عبر منصة رقمية من تبادل المعلومات بشأن المنتجات المالية مع أطراف أو مؤسسات مالية أخرى بشكل آمن وفعال. كما تقدّم مزاي مختلفة للعملاء مثل إجراء المدفوعات والمعاملات المالية من خلال أطراف ثالثة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للحصول على عروض أسعار حول الخدمات المالية.

ابتكار المنتجات والخدمات

وتُمكن مبادرة التمويل المفتوح ابتكار المنتجات والخدمات، من خلال دمجها بسلسلة ضمن المنظومات الرقمية للقطاعات الأخرى لدعم خدماتها وتعزيزها. وسيخضع جميع المشاركين لنظام ترخيص ورقابة فعال، حيث سيتم توفير الخدمات المصرفية المفتوحة في المرحلة الأولى، وخدمات التأمين المفتوح في المرحلة الثانية، بحيث تكون متاحة للعملاء في العام 2024.

كمزودي «Raidia» و«Ozone API» وكانت شركة الاتحاد للمدفوعات وقعت مؤخراً اتفاقيات شراكة مع شركتي لتنفيذ المشروع Core42 خدمات التكنولوجيا اللازمة بدعم من شركة

وقالت فاطمة الجابري، مساعد المحافظ لقطاع مكافحة الجرائم المالية، سلوك السوق وحماية المستهلك، عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للمدفوعات: «يمثل تنفيذ مشروع التمويل المفتوح خطوة متقدمة في مجال تطور قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات، وتعزيز تحوّل البنية التحتية المالية للمصرف المركزي. وسيسهم المشروع في تسريع تبني الخدمات المالية الرقمية، وتوفير مزيد من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والأمنة والرقمية في الدولة، بالإضافة إلى تقديم تجربة مالية سلسلة، ما يضمن للمستهلكين إدارة الموارد والمعاملات المالية، والوصول بسلسلة إلى مجموعة متنوعة من المنتجات المالية».